


جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجنة المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة في 8 أفريل 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة بتعديل اتفاقية القرض المبرمة في 7 ماي 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق المذكور للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي	بتاريخ 2014/06/20	44
	* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة		
اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية - لجنة القطاعات الخدماتية	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق القرض المبرم في 16 ماي 2014 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج الحكومة والفرص والتشغيل .	بتاريخ 2014/06/20	45
	* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة		
في الجوانب الداخلة في اختصاصها وبعد تقريرها كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.			

<p>اللجان المتعهدة: * لجنة التشريع العام -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في المادة الجزائية.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>46</p>
<p>اللجان المتعهدة: * لجنة القطاعات الخدماتية -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة القطاعات الخدماتية.</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة) الاتفاقية (185) المعتمدة بتاريخ 19 جوان 2003 من قبل منظمة العمل الدولية.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>47</p>
<p>اللجان المتعهدة: * لجنة التشريع العام -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.</p> <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام</p>	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين.</p> <p>* تم تقديمه من طرف رئاسة الحكومة</p>	<p>بتاريخ 2014/06/20</p>	<p>48</p>

رئيس المجلس الوطني التأسيسي


مصطفى بن جعفر

مشروع قانون أساسي 2014 / 47

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية وثائق هوية البحارة
(مراجعة) الاتفاقية (185) المعتمدة بتاريخ 19 جوان 2003
من قبل منظمة العمل الدولية.

فصل وحيد

تمت المصادقة على اتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة)
الاتفاقية (185)، الملحقة بهذا القانون الأساسي و المعتمدة
بتاريخ 19 جوان 2003 من قبل منظمة العمل الدولية.

2014 / 47

الواردات عدد
18 جوان 2014
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

2014/47

يرمي مشروع هذا القانون إلى المصادقة على اتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة)،
المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية خلال مؤتمرها العام المنعقد بجنيف بتاريخ
03 جوان 2003.

وتعوض هذه الاتفاقية اتفاقية وثائق هوية البحارة لسنة 1958 (الاتفاقية 108)
المصادق عليها بالقانون عدد 126 لسنة 1959 المؤرخ في 7 أكتوبر 1959.

وتكرس اتفاقية 2003 المبادئ التي تجسدها اتفاقية هوية البحارة، 1958، بشأن
تيسير دخول البحارة إلى أراضي الدول الأعضاء في الاتفاقية بغرض قضاء إجازة على
الشاطئ أو المرور العابر أو الانتقال إلى سفينة أخرى أو العودة إلى الوطن.

كما تضع اتفاقية 2003 نظاما أكثر أمنا في تحديد هوية البحارة، يعزز السلامة
والأمن البحريين و يواكب المواصفات الجديدة في مجال التقنيات الرقمية وتبادل المعلومات.

تتمثل أهم الإضافات التي جاءت بها هذه الاتفاقية فيما يلي:

- إدخال تغييرات على وثيقة هوية البحارة حتى تستجيب للمواصفات الدولية
المعتمدة كما تم إقرارها من قبل منظمة الطيران المدني؛
- تركيز قاعدة بيانات إلكترونية وطنية يمكن استفسارها من طرف الدول
الأعضاء في الاتفاقية؛
- مراقبة الجودة وإجراءات التقييم الدوري المتعلقة بإصدار الدفتر المم
لرجال البحر.

2014/47

الواردات عدد
18 جوان 2014
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

ذلك هو الغرض من مشروع هذا القانون.